السياسي في فلسطين ... ناتج عن افتقار حكومة صاحب الجلالة الى سياسة واضحة وعن اخفاقها في التوضيح للملأ بصورة لا تقبل الشك بأن تأسيس الوطن القومي هو السياسة الرسمية والمعلنة لحكومة صاحب الجلالة »(١٢٧). ومما قاله ماينرتزهاغن في تقاريره : « ان الرأي لدى العديد من المسؤولين في الادارة الحالية يميل الى ان صياغة هذا البيان بأسلوب معتدل لكنه صريح للغاية يمكنها الوصول الى حد ازالة المخاوف المحلية »(١٢٨). على انه مهما يكن الوضع قد بدا غير مؤكد ، فان تصريح بلفور جرى دمجه على الاقل بصورة رسمية في مبنى السياسة البريطانية . ان لجنة بالين للتحقيق أعتبرت عدم نشر التصريح بمثابة خطأ فادح من جانب الادارة العسكرية(١٢٩).

وفي التهمة الثالثة التي وجهها الصهيونيون الى العسكريين اتهموهم بتشجيع العرب وعدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة للحؤول دون نشوب الاضطرابات خلال الاحتفالات بعيد الفصح ١٩٢٠ . وهذا ما يبدو انه الدلالة الاشد خطورة على وجود تحيز مناوىء للصهيونية لدى الادارة . يقول تقرير بالين بأن الامير فيصل خلال شهر كانون الثاني (يناير) كان يشن حملة لصالح انتداب فرنسي على سوريا ومن جملتها فلسطين ، بناء على ترتيبات خاصة مع المسيو كليمنصو . أما مدير الشؤون الخارجية لدى الامير فيصل ، وهو المعروف بتأييده لبريطانيا ، فقد أبلغ ووترز ـ تايلور عن وجود دعاية عنيفة ضد بريطانيا ، ليس في سوريا وحدها فحسب ، بل وفي فلسطين ايضا والعراق وايران . وهي دعاية تدعمها الاموال الفرنسية(١٣٠). لذا فقد تداول المسؤولون البريطانيون في فلسطين حول مسألة الاعتراف بفيصل كحاكم على رأس دولة عربية ، آملين ان يضع ذلك حدا للدسائس والمكائد الفرنسية . ويقول تقرير بالين ما يلي : « ان التداول بهذا الامر لم يكن صادرا عن أية مخالفة او تنكر لسياسة الحكومة أو عن اي اشمئزاز من الاهداف الصهيونية »(١٣١). و« ليس من دليل هناك على ان التداول بشأن هذه السياسة كان معروفا لدى انسان آخر غير الصهيونيين »(١٣٢). لذا فمن المرجح ان هذا التداول لم يزد في حدة الاستياء العربي من الوضع السياسي .

لم ينكر الجنرال بولز في تحقيقات اللجنة انه ومرؤوسيه تلقوا تحذيرات كافية قبل الاضطرابات . لكن الكولونيل براملي سبق له في حزيران (يونيو) ١٩١٩ ان بعث برسالة الى وزارة الحربية يلفت انتباهها فيها الى عدم كفاية قوات الشرطة ، فقوبل طلبه بالرفض نظرا لانعدام الواردات(١٣٣). ان اليومين من التظاهرات التي سبقت الاضطرابات كان لهما أثر سيىء الحظ ، اذ « غرسا في ذهن السلطات شعورا خاطئا بوجود الامن »(١٣٤).

لقد استنتجت لجنة التحقيق بأن مختلف التهم الموجهة ضد العسكريين ، من أنهم كانوا على علم بالخطة واعطوا اشارة البدء بتنفيذها كما قاموا بسحب قوات الشرطة اليهودية من داخل المدينة ، « لا تستند الى دلائل ثبوتية ومادية »(١٣٥). لكن « هيئة التحقيق وجدت نفسها ملزمة بتسجيل رأيها في أن اعتقال السيد جابوتنسكي وملاحقته قضائيا كان عملا ينقصه التسامح »(١٣٦)، وان العسكريين أبطأوا في بسط سيطرتهم الكاملة على المدينة بعد اعلان الاحكام العرفية(١٣٧). وفيما عدا ذلك فقد ردت المحكمة الاتهام الصهيوني باعتباره يفتقر الى الادلة والبراهين . ان اعمال العسكريين خلال هذه الازمة لا يمكن دمغها بأنها كانت صراحة مناوئة للصهيونية أو مؤيدة للعرب بنوع خاص . بيد ان نشاطات البعثة الصهيونية عند هذا المنعطف والانتقادات الموجهة من اليهود الى الادارة قد أدت الى استفزاز « ادارة مناطق العدو المحتلة » بصورة كافية ، مما حال دون قيام هذه الادارة باتخاذ التدابير الكافية ، سواء بصورة شاملة أم عن حماس ، لحمايتهم .

وضعت الادارة العسكرية لفلسطين في مركز صعب وحرج بالنسبة للاهداف الصهيونية،